

Distr.: General
29 March 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الستون
البند ١٥٧ من جدول الأعمال
انتخاب قضاة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طلبا من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (''المحكمة الدولية'') تتعلق مباشرة بقدرها على تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها (انظر المرفق). لقد طلب الرئيس أن يتمكن القاضي خواكين مارتين كانيفل (وهو مواطن إسباني) من متابعة الخدمة في نظر الدعوى رقم IT-00-39، (المدعي العام ضد كرايشنيك)، التي عين لأجلها كقاض مخصص بتاريخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، وما تزال جارية أمام المحكمة الدولية، وأن يتابع الدعوى حتى اكتمالها.

ولعلكم تتذكرون أن فترة ولاية القاضي كانيفل كعضو في مجمع القضاة المخصصين قد انتهت في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وأنه لم ينتخب مجددا كقاض مخصص. ومع ذلك، وفي رد على الطلب المتضمن في رسالتي المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (A/59/666-S/2005/9)، كان مما قرره مجلس الأمن بقراره ١٥٨١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ومما قررته الجمعية العامة بمقررها ٥٩/٤٠٦ باء المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وجوب إنهاء القاضي كانيفل، الذي استبدل مرة كقاض مخصص في المحكمة الدولية، النظر في قضية كرايشنيك التي بدأها قبل انتهاء فترة ولايته. وقد أحاط

المجلس، بذلك القرار نفسه، وكذلك الجمعية، بمقررها، علما بعزم المحكمة الدولية على إكمال النظر في قضية كرايسشنيك قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مما يبقي خدمة القاضي كانيفل في المحكمة الدولية ضمن فترة السنوات الثلاث المسموح فيها للقضاة المخصصين بالخدمة في المحاكمات خلال فترة ولايتهم، وذلك عملا بالمادة ١٣ ثالثا (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

وقد أبلغني رئيس المحكمة الدولية أن قضية كرايسشنيك يتوقع اكتمال النظر فيها في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأسباب هذا التغيير مبينة في رسالة الرئيس.

ولذلك، سيكون من دواعي تقديري أن يصدر عن مجلس الأمن والجمعية العامة قرار تثبيت مفاده أن القاضي كانيفل يستطيع أن يواصل عمله في قضية كرايسشنيك بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأن يستمر في نظرها حتى الانتهاء منها، بغض النظر عن أن الفترة الإجمالية لخدمته في المحكمة الدولية ستبلغ عندئذ الثلاث سنوات ثم تتجاوزها.

(توقيع) كوفي أ. **أنان**

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الأمين العام

بهذه الرسالة، أرغب في لفت اهتمامكم إلى وضع القاضي خواكين مارتين كانيفل (إسبانيا)، الذي انتخب كقاض مخصص من قبل الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ثم انتهت فترة ولايته المحددة بأربع سنوات في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، عين القاضي كانيفل كقاض مخصص في دعوى المدعي العام ضد كراييشنيك (الدعوى رقم IT-00-39)، وهي دعوى جارية يستمر القاضي كانيفل بالنظر فيها.

وفي هذا الخصوص، فإن مجلس الأمن، بالقرار ١٥٨١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قد فوض على نحو خاص القاضي كانيفل بالنظر في قضية كراييشنيك حتى النهاية، بغض النظر عن أن فترة ولايته كان مقررا أن تنتهي في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد أحاط المجلس، بموجب القرار نفسه، علما بعزم المحكمة الدولية على الانتهاء من نظر قضية كراييشنيك قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مما يعني إبقاء خدمة القاضي كانيفل في المحكمة الدولية ضمن الفترة المحددة التي يسمح فيها للقضاة المخصصين بأن يشتركوا في المحاكمات خلال فترة ولايتهم، عملا بالمادة ١٣ ثالثا (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، التي تنص على ما يلي:

> ”في أثناء فترة ولاية القضاة المخصصين، يعين الأمين العام القضاة المخصصين، بناء على طلب رئيس المحكمة الدولية، للعمل في دوائر المحكمة لمحاكمة واحدة أو أكثر، لفترة إجمالية تصل إلى ثلاث سنوات ولكنها لا تتضمن ثلاث سنوات“.

ونتيجة لظروف غير متوقعة، يتوقع الآن الانتهاء من قضية كراييشنيك في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على الرغم من أن الدائرة الابتدائية قد بذلت كل جهد ممكن للتقدم بمحاكمة كراييشنيك بأكثر الأساليب كفاءة، مع مراعاة احتياجات المحاكمة العادلة. لقد واجه دفاع السيد كراييشنيك مشاكل حادة في تنظيم عرضه للقضية، نتيجة لتبديل هيئة الدفاع والتحدي المتمثل في الرد على دعوى الادعاء الطويلة المعقدة، وذلك إلى جانب عوامل أخرى. ولذلك، استلمت الدائرة العديد من طلبات الدفاع لتأجيل

المحاكمة. ورغم أن الدائرة لم توافق بالكامل أبدا على هذه الطلبات، فقد وجدت أن من الضروري منح الدفاع فترات إضافية قصيرة لتحضير الدعوى. وفي هذه الأثناء، واصلت الدائرة الابتدائية الضغط على الدفاع من خلال سلسلة من الأوامر الخطية والشفهية. وعلاوة على ذلك، جرى مؤخرا لفت اهتمام الدائرة الابتدائية إلى أن صحة السيد كراييشنيك قد تكون آخذة بالتدهور نتيجة للضغط الذي يتعرض له حاليا ولعوامل أخرى. وهذا قد يجعل من الضروري حصول حالات تأخير إضافية. وبينما ستواصل الدائرة الابتدائية الضغط سعيا للفعالية القصوى، فإنها لن تتمكن من استكمال هذه المحاكمة حتى تكون على قناعة من أن السيد كراييشنيك قد أتيحت له فرصة عادلة للدفاع عن نفسه.

وكما أشرنا أعلاه، فإن فترة ولاية القاضي كانيفل كقاض مخصص، البالغة أربع سنوات، قد انتهت. وعلاوة على ذلك، فإنه ليس عضوا في مجمع القضاة المخصصين المنتخب حديثا. إلا أنه نظرا لأن قرار مجلس الأمن ١٥٨١ (٢٠٠٥)، الذي ينص على الأساس القانوني لاستمرار القاضي كانيفل في النظر في قضية كراييشنيك، قد أحاط علما بعزم المحكمة الدولية على الانتهاء من الدعوى قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦، فسيكون من دواعي تقديري صدور قرار بالتثبيت من مجلس الأمن وكذلك من الجمعية العامة يفيد أن بإمكانه الاستمرار في العمل في هذه القضية إلى ما بعد ذلك التاريخ وأن ينظر فيها حتى الانتهاء منها بغض النظر عن أن الفترة الإجمالية لخدمته ستكون عندئذ قد بلغت الثلاث سنوات ثم تجاوزتها.

لذلك سأكون ممتنا إذا ما أحطتم مجلس الأمن وكذلك الجمعية العامة، علما، بهذه الرسالة لينظرا فيها. وشكرا سلفا على إجراءاتكم بهذا الخصوص.

(توقيع) فاستو **بوكار**

الرئيس